

أثر الحروب في المجال الضرائبي

إبراهيم القادري بوتشيش

إذا كان للحروب أثر على العديد من الواجهات، فإن أثرها في المجال الضريبي يبدو أكثر وضوحاً، خاصةً بالنسبة لتاريخ المغرب في العصر الوسيط، حين كانت الدولة أكثر جنوحاً نحو الحرب والجهاد، وهو ما كان يتطلب سيولة الضرائب باستمرار لتدعيم اقتصاد الحرب أو ابتكار جبايات ومكوس جديدة نعبر عنها بـ «ضرائب الحرب». لذلك ننطلق في هذه الورقة من بحث العلائق، بين مكونات الدولة المغربية الوسيطة ومسألة تصعيد الضرائب، متخذين نموذج الدولة المرابطية حقلاً لإجراء عملية اختبارية مجهرية، مسترشدين في ذلك ببعض النظريات الخلدونية التي تشكل مرجعية هامة في هذا الصدد، بل تفيد بامتياز في ملاحقة هذه الظاهرة السوسيو - سياسية.

لقد حلل ابن خلدون مكونات الدولة المغربية في العصر الوسيط انطلاقاً من مقاربات متعددة تلخص في العصبية القبلية والدعوة الدينية، غير أن أهم تحليل في منظومته الفكرية وهو بصدد الحديث عن القبائل التي تدخل حسب تصوره في عداد «الأمم الوحشية الساكنين بالقفر»⁽¹⁾ هو طابع الغزو الذي يؤثر توجهات أفرادها «لأنهم جعلوا أرزاقهم في رماحهم، ومعاشهم فيما بأيدي غيرهم»⁽²⁾، ومن ثم فقد ربط بين الهدف الذي ينشأ في رحم القبيلة «الغازية» منذ التكوين، أي خلال الطور القبلي، والوسيلة التي توظفها، فخلص إلى مقولته

(1) ابن خلدون: المقدمة. تحقيق عبد الواحد وافي، طبعة 1952، مطبعة لجنة البيان العربي،

ج 2، ص 653.

(2) نفس المصدر والصفحة.

في الربط بين العمل العسكري للقبيلة ووجودها المادي، وهو يقدم بهذه الأطروحة مقارنة هامة تشكل مادة دسمة للتحليل التاريخي المعاصر. فالقبائل المغربية التي أسست دول مغرب الحقبة الوسيطية قامت على بنية اقتصادية تعتمد على مداخيل الغزو والحروب في إطار عمليات الجهاد. ولم تكن دولة المرابطين سوى نسخة من هذا النسق الاقتصادي. وحسبنا أنها اعتمدت في مواردها على الغنائم والخراج والجزية، ومصادرة أراضي من اعتبروا كفاراً، لذلك أصبحت الحروب تشكل جزءاً من كينونتها. فبمجرد خفوتها وانطفاء حماس الجهاد، تنقلص موارد بيت المال، وينقلص هذه الموارد تلجأ إلى المصادرات وابتداع ضرائب جديدة. هذا النمط الذي يشكل نقطة أساسية في المقولات الخلدونية، هو ما أسميناه في إحدى الدارسات باقتصاد المغازي⁽¹⁾.

إن اقتصاد المغازي الذي نود من خلاله تفسير المسألة الضريبية يتميز بقوته خاصة في أوج الفتوحات عندما تكون الدولة في طور البداوة مع ما يغمر القبيلة المؤسسة لها من حماس ديني. لكن هذا الاقتصاد يتميز ببنية فوقية هشة لا ترتكز على جذور عميقة أو بنية تحتية اقتصادية صلبة. إنه اقتصاد قوي ظرفياً، لكنه معرض لهزات قد تؤدي إلى التحول من قمة الازدهار إلى أدنى درجات الانحطاط في فترة وجيزة، لأنه يقوم على قوى حربية غير قابلة للاستثمار (غنائم، خراج، جزية، ضرائب، مصادرات) أكثر مما هو قائم على قوى اقتصادية ثابتة (زراعة، تصنيع، تجارة).

لقد انطلق المرابطون في الطور الأول من بناء الدولة من الصحراء لتوحيد المغرب والأندلس. وأثناء عمليات التوحيد، وجدوا أمامهم ثروات اقتصادية «جاهزة» تجلت في الغنائم كالسهول والمراعي والإبل والأموال التي انتزعوها من الدول الزناتية المنهارة أو الذهب الذي استحوذوا عليه من ممالك

(1) أنظر إبراهيم القادري بوتشيش: الحياة الاجتماعية في المغرب والأندلس خلال عصر المرابطين. أطروحة قدمت لنيل دكتوراه الدولة في التاريخ بجامعة مولاي إسماعيل بمكناس، 1991: (مرقونة)، ج 1، ص 191 - 194.

السودان. لكن الحكم المرابطي لم يوظف هذه الغنائم في مشاريع استثمارية لانه ظل طيلة هذه الفترة عاجزاً عن الاستثمار بحكم أن عمليات التوحيد وبناء الدولة المركزية لم يكن قد تَمَّ بعد.

أما في الطور الثاني الذي تم فيه تأسيس الدولة وتحقيق المركزية السياسية، فإن المرابطين وجدوا أنفسهم في مرحلة «تحصيل ثمرات الملك» على حد تعبير ابن خلدون⁽¹⁾، وهي مرحلة ترفيه استهلاكية تستنزف فيها الدولة الموارد الحربية بسبب انغماسها في الملذات والبذخ والتفنن في مباهاج الحضارة. لذلك سرعان ما تنضب تلك الموارد، ولم يكن مقدراً لها غير ذلك لأنها موارد غير استثمارية، وبالتالي غير قابلة للنمو. ويقدر ما تضخمت حملت في جوفها بذور فنائها. وحسبنا دليلاً على ذلك ما عرفته هذه المرحلة من انقطاع موارد الغنائم بسبب تفوق القوى المسيحية اقتصادياً وحربياً، مما أوقع الدولة في أزمة، فالتجأت لحلها إلى وسيلة أخرى تتمثل في تعويض هذه الموارد بفرض المكوس الجائرة على الرعايا كما سنفصل، وقد تمخض عن ذلك انقباض الرعايا عن العمل. وكلما فرغ بيت المال، حاولت الدولة ملأه من جديد بواسطة الضرائب لإنفاقه من جديد على نفس المشاريع العسكرية، ومن هنا تبرز علاقة الضرائب باقتصاد المغازي القائم على الحرب والجهاد.

ولتقريب المرجعية التي انبثقت منها مسألة الضرائب، لا بد من الإشارة إلى أثر اقتصاد المغازي في البنية السياسية للدولة المرابطية. فبديهي أن ينعكس هذا النمط الاقتصادي على بنيتها وهياكلها السياسية ليفرز نموذجاً يمكن أن نطلق عليه تعبير «دولة المغازي» التي هي دولة عسكرية في المقام الأول. فالمرابطون من أصناف القبائل التي «جعلت أرزاقها في رماحها»، وقد نشأوا في مهاد المعارك القبلية، لذلك كان طبيعياً أن تكون معظم مشاريعهم عسكرية. ولعل تتبع تاريخهم يثبت أنهم ظلوا يمتشقون الحسام إلى آخر لحظة من عمر دولتهم. وإلقاء نظرة على المناصب الهامة في الدولة يؤكد طبيعتها العسكرية⁽²⁾، لذلك

(1) المقدمة، ج 2، ص 493.

(2) أنظر أطروحتنا السابقة الذكر، ص 222 - 224 وهو ما وثقناه بالنصوص.

كان النظام الذي أقامه المرابطون نظاماً عسكرياً ترك أثره في علاقة الدولة بالرعية . وقد اختلفت هذه العلاقة حسب الأطوار والمراحل التي مرت بها الدولة . ففي طور التأسيس ، ونظراً لروح البداوة التي ظلت السمة الغالبة عليها ، وما تبع ذلك من تقشف في النفقات العامة ، وحرص على التقاليد القبلية المساواتية ، ظلت علاقة الدولة بالرعية «مشاركة ومساهمة» حسب تعبير ابن خلدون ، فاستمت بالرفق والتسامح لأنها صادرة عن الخلال الحميدة التي هي نتائج البداوة⁽¹⁾ ، ولأن الغنائم وموارد الغزو والحروب كانت لاتزال فائضاً على بيت المال ، لذلك سعت الدولة في هذه المرحلة «إلى كسب القلوب»⁽²⁾ ، وهذا ما يفسر إلغاء الضرائب غير الشرعية ، والتخفيف من الاعباء على السكان ، وهو ما تعكسه روايات المؤرخين حول تقوى يوسف بن تاشفين وابنه علي الذي قضى جزءاً من عهده مغترباً من سياسة «كسب القلوب» . لكن خلال الشطر الثاني من حكمه ، وبسبب انقطاع موارد اقتصاد المغازي ودخول الدولة مرحلة الترف مع ما تتطلبه هذه المرحلة من إسراف وتبذير ، بدأت علاقة الدولة تتشدد مع الرعية خاصة في الميدان الجبائي ، وهذا ما يفسره قول أحد المؤرخين⁽³⁾ : «وملك المثلثون بلاد الأندلس في ظل وقعة الزلاقة مدة ، وجاهدوا أطراف العدو صداراً من دولتهم ، ثم أدبروا فأخلدوا إلى الراحة والبطالات وفساد الأعمال والنيات ، وكثر ظلمهم وحيفهم» . وكان طبيعياً أن تقل في هذه المرحلة موارد بيت المال نظراً للإفلاس الذي أصاب الدولة بسبب دخولها مرحلة الترف فالجيل الثاني من المرابطين لم ينهج سلوك الجيل الأول في الزهد والتقشف ، بل ترفع أمراء هذا الجيل عن بداوتهم ، وصاروا يميلون إلى حياة الدعة والترف ،

(1) أنظر ما ذكره الحضرمي الذي عاش في مرحلة التأسيس وشغل منصب القضاء للأمير أبي بكر بن عمر «وقد قالوا: العدل يزيد السلطان في علوه وينصره على عدوه»: الإشارة في تدبير الإمامة ، تحقيق سامي النشار ، طبعة الدار البيضاء ، 1981 ، دار الثقافة ، ص 107 .

(2) ابن خلدون : م . س . ، ج 2 ، ص 445 .

(3) المواعيني : ریحان الألباب وریعان الشباب . (مخطوط الخزنة الحسنية ، رقم 2647) ،

ويسطون أيديهم في البذل والعطاء لحاشيتهم وجندهم المرتزق، وينفقون على بلاطاتهم الأموال الباهظة. وهذا ما يؤكد قول ابن خلدون ⁽¹⁾ بأن «الأمة إذا تغلبت وملكت ما بأيدي أهل الملك قبلها كثر رياسها ونعمتها، فتكثر عوائدهم ويتجاوزون ضرورات العيش وخشونته إلى نوافله ورقته وزينته». لذلك لم يكن غريباً أن ينصح الفقهاء علي بن يوسف بعدم الاقدام على بنیان سور مراکش لأن «المجاني ضعيفة» ⁽²⁾.

ولمواجهة هذا النقص في المداخل، اشتط هذا الأمير في فرض مغارم غير شرعية، وأحدث دواوين جديدة لبيت المال إذ أصبح القائم بشؤونه يدعى «الخازندار» في الأندلس ⁽³⁾ و«المشرف» في المغرب، وهو الذي يشرف على العوائد والمكوس ⁽⁴⁾، واستقدم الجباة من إسبانيا لاستنزاف الرعايا دون رحمة ⁽⁵⁾.

وإذا كانت طبيعة دولة المغازي تفرض نفقات تزيد من إرهاق بيت المال، وما ينجم عن ذلك من تصعيد في الضرائب، فإنها على الصعيد الخارجي كانت تتطلب نفقات عسكرية باهظة أفقرت ميزانية الدولة. فاشتداد شوكة نصارى الأندلس وتكتلهم من جهة، وصلابة عود الحركة الموحدية من جهة أخرى، أجبر الأمير المرابطي علي بن يوسف على مضاعفة النفقات العسكرية، الأمر الذي أسفر عن فراغ خزينة الدولة. وفي هذا الصدد تذكر إحدى الرسائل التي كتبها هذا الأمير إلى ابنه أبي بكر: «فهذا وقت بذل النفوس فضلاً عن الأموال التي

(1) المقدمة، ج 2، ص 480.

(2) ابن عبد العظيم الأزموري: بهجة الناظرين (مخطوط الخزانة العامة بالرباط - قسم الوثائق، رقم ج 377، ورقة 15 الوجه الثاني).

(3) ابن الخطيب: الإحاطة في أخبار غرناطة، تحقيق عبد الله عنان، القاهرة، 1974، ج 1، ص 415.

(4) حسن علي حسن: الحضارة الإسلامية في المغرب والأندلس: عصر المرابطين والموحدين، طبعة 1980، مصر، ص 188.

(5) النويري: نهاية الأرب في فنون الأدب، تحقيق حسين نصار، القاهرة، 1983، ج 24، ص 282.

تدخر لحاجات الرجال»⁽¹⁾. وعبارة «حاجات الرجال» لا تعني إلا الحرب والقتال. كما كلف الإنفاق على الأسطول المرابطي لمواجهة نظيره المسيحي وتأمين سواحل المغرب الأقصى والأندلس كثيراً من النفقات لتشييد السفن وتجهيزها⁽²⁾.

أما عن أثر حرب المرابطين مع الموحيدين على خزينة الدولة وبالتالي على تصاعد الضرائب، فابن الأحمر⁽³⁾ يذكر أن الأمير علي بن يوسف استدعى ابنه تاشفين من الأندلس بمن كان معه من الجنود لمواجهة الموحيدين «فهزموهم أربعين هزيمة حتى فرغت أموال المسلمين على قتالهم». ويؤكد مؤرخ آخر⁽⁴⁾ أنه أنفق كل ما في بيت المال لوضع حد لهم، بينما تذكر رواية ثالثة أنه خلال المعارك التي دارت رحاها بين الطرفين، امتنع الرعايا عن دفع الضرائب، مما زاد في نضوب الخزينة⁽⁵⁾.

فضلاً عن ذلك، ازدادت حاجة الدولة لبناء الأسوار والحصون لدرء خطر الموحيدين والخطر النصراني. فعلي بن يوسف أنفق في بناء سور مراكش سبعين ألف دينار من الذهب لردع المهدي بن تومرت⁽⁶⁾. ويكمن تصور جسامه هذه النفقات إذا علمنا أن الملتجئين أسسوا مدينةً دفاعيةً هي مدينة تاودا «ليملكوا منها جبل غمارة لتتابع نفاقه عليهم»⁽⁷⁾.

إن طبيعة دولة المغازي تجنح نحو التبذير والإسراف في الكماليات من

(1) محمود مكي: وثائق تاريخية جديدة عن عصر المرابطين. مجلة المعهد المصري للدراسات الإسلامية، سنة 1959 - 1960، ص 169.

(2) حسن علي حسن: م.س.، ص 210.

(3) بيوتات فاس الكبرى، طبعة الرباط، 1972، ص 20.

(4) مؤلف مجهول: الحلل الموشية. تحقيق سهيل زكار وعبد القادر زمامة، طبعة البيضاء، 1979، ص 81 - 82.

(5) الزركشي: تاريخ الدولتين الموحدية والحفصية. تونس، 1289هـ، ص 5.

(6) الطيبي: جوانب من النشاط الاقتصادي في المغرب في القرن 6هـ. مجلة البحوث التاريخية، ع 2، يونيو 1984، ص 470.

(7) ابن القطان: نظم الجمان، تحقيق محمود مكي، طبعة تطوان - المطبعة المهدية، ص 107.

جهة، وتخصيص حصة الأسد من ميزانيتها للمشاريع الحربية، لذلك غالباً ما يتمخض عن سياستها تلك أزمة مالية خانقة، وهو ما يجعلها تمطط دائرة الابتزاز الاقتصادي في محاولة لتجاوز العجز الذي ينخرها وتوفير الرصيد الذي يضمن لها الاستمرار في مشاريعها العسكرية، لذلك غالباً ما تسعى إلى فرض ضرائب ومكوس مجحفة على الرعية، وهذا ما وقع للمرابطين الذين أعطوا الفرصة للموحدين ليكيلوا لهم التهم ويعتبروهم نموذجاً صارخاً للظلم، والابتزاز في المجال الجبائي⁽¹⁾.

تلك هي المرجعية التي يود الباحث أن يوطر فيها المسألة الضريبية في عصر المرابطين، فمعظم هذه الجبايات ارتبطت باقتصاد المغازي الذي يخدم أهداف الدولة في توسيع رقعتها عن طريق القوة العسكرية وضمان سيولة الغنائم.

وقبل التعرض لمختلف الضرائب المرتبطة بتوجهات الدولة في الميدان العسكري، من المفيد الإشارة إلى أن الوجهاء والأعيان كانوا معقّين من أدائها. فالجاء والقراة والشرف كلها مواصفات لعبت دوراً في إعفاء بعض الأشخاص والبيوتات الكبرى من الجبايات. أما العوام الذين افتقروا إلى هذا السند أو ذاك، فلم يكن لهم خيار آخر غير أدائها طائعين أو مكرهين. وفي هذا السياق نعر في إحدى رسائل ابن أبي الخصال⁽²⁾ على شهادة صريحة بأن العامة كانوا يؤدون الضرائب دون غيرهم من الطبقات الاجتماعية الأخرى، وعلى الخصوص فئة الأعيان والوجهاء. وعلى كل حال فما هي الضرائب التي استأسد المرابطون في جبايتها لإنجاح مشاريعهم العسكرية؟

(1) البيدق: أخبار المهدي بن تومرت وبداية دولة الموحدين، الرباط 1972، ص 21؛ ابن عذاري: البيان المغرب، القسم الموحد، تحقيق مجموعة من الأساتذة، طبعة بيروت، الدار البيضاء، 1985، دار الثقافة، ص 37.

(2) ابن أبي الخصال: رسائل ابن أبي الخصال (ميكروفيلم الخزانة العامة بالرباط، رقم 15)، رسالة 81، ورقة 42، وهي رسالة لأحد أصدقاء أبي يحيى بن ورقة. ومما جاء فيها: «فأصبحت محاشي من المحاشاة في المراعاة، أعامل في المغرم معاملة السواد...».

تتضارب روايات المؤرخين فيما يتعلق بتحديد الضرائب. فالمؤرخون الذين عاشوا في كنف الدولة الموحدية تحدثوا بإسهاب عن المكوس الجائرة التي فرضتها الدولة المرابطية، فاستنزلوا عليهم اللعنات، ونعتوهم بالظلمة وأكلة السحت، في حين خفت هذه النبرة العدائية لدى المؤرخين الذين عاشوا في العصر المريني. وفي هذا المنحى ذكر ابن أبي زرع⁽¹⁾ وهو مؤرخ عاش في عصر بني مرين - أن المرابطين لم يفرضوا أي ضريبة باستثناء الزكاة والعشر. غير أن هذا المؤرخ لم يكن موضوعياً حين عمم حكمه على الفترة المرابطية برمتها. وحسبنا أنه عاد في موضع آخر ليكشف أن حكمه هذا لا ينطبق إلا على الأمير يوسف بن تاشفين⁽²⁾ الذي تجمع معظم الروايات أنه لم يفرض سوى الضرائب الشرعية «مما أوجبه حكم الكتاب والسنة من الزكوات والأعشار وجزية أهل الذمة وأخماس الغنائم»⁽³⁾، وانساق وراء هذا الحكم معظم الدارسين المحدثين.

ويخيل إلينا أن العمل الجهادي ليوسف بن تاشفين أعمى المؤرخين، فخلطوا بين إلغائه بعض المغارم الجائرة التي سادت في عصر الطوائف بالأندلس وعصر الدويلات الزناتية بالمغرب، وما قام به من محاولات لإرجاع تلك المغارم نفسها وإن لم تكن بذات الحجم السائد سابقاً. فرغم ما وصف به من ورع وتقوى، فثمة نصوص تؤكد أنه فرض مكوساً جديدة غير شرعية⁽⁴⁾. ولا شك أن مشاريعه الحربية

(1) الأنيس المطرب: طبعة الرباط، 1973، دار المنصور، ص 167.

(2) المصدر نفسه، ص 137.

(3) ابن الخطيب: أعمال الأعلام، تحقيق أحمد مختار العبادي وإبراهيم الكتاني، طبعة البيضاء، 1964، ج 3، ص 234؛ ابن أبي دينار: المؤنس في أخبار إفريقية وتونس، طبعة تونس، 1286هـ، ص 104؛ ابن القاضي: جذوة الاقتباس، طبعة الرباط، 1973، دار المنصور، ق 2، ص 545.

(4) ابن العربي: ترتيب الرحلة في الترغيب للملة، (مخطوط الخزانة العامة بالرباط، قسم الوثائق، رقم ك 1275 ضمن مجموع) ص 184؛ مارمول: إفريقيا. الترجمة العربية، الرباط، 1984، ج 1، ص 329. ويقول بخصوص هذه المسألة، ص 329: «ظل يتعاطى ملذاته ويستغل شعبه بالضرائب لإرضاء خلاعته».

جعلته يبدع نوعاً جديداً من الضرائب كضريبة المعونة⁽¹⁾ التي سنفصلها في حينها. ومنذ العقد الثاني من القرن السادس الهجري بدأت القوى النصرانية تجنح نحو التكتل، فاشتد عودها وشرعت في عمليات الاسترداد الهجومي، لذلك أصبحت موارد اقتصاد المغازي تسير نحو النضوب خاصة الغنائم والخراج والجزية في الوقت الذي دخلت فيه الدولة المرابطية مرحلة الترف بعد أن غزتها مدينة الأندلس، لذلك احتاجت إلى المزيد من المداخل، فلم تجد وسيلة لتنفيذ خططها سوى ائثال الرعية بالضرائب والمكوس، ناهيك عما دهمها في هذه المرحلة من أخطار داخلية. ولم تعد الحروب مربحة كما كانت من قبل، بل أصبحت دفاعية تستلزم الأموال⁽²⁾، وهذا ما جعل الدولة تتفنن في ابتكار كل الوسائل لامتصاص الضرائب من عامة المدن والبادي على السواء، حتى أن هؤلاء صاروا يسمونها «حق السلطان»⁽³⁾. وللعبارة مغزى ودلالة تعكس أنها كانت تنفق لحساب الأمراء، لا لحساب المشاريع المجتمعية.

ولتعويض الإفلاس الذي نجم عن النفقات العسكرية، ذهبت الدولة المرابطية إلى ابتداع ضرائب جديدة على التجار والزراع كضريبة القبالة التي وكلت الدولة للمقبولين حق جبايتها بالقوة من المزارعين. وقد ندد ابن عبدون⁽⁴⁾ بطريقة جبايتها وحدد المقاييس المعقولة تجنباً للإجحاف بالفلاحين. ونفس الشيء لاحظته على القباّض الذين أمعنوا في تحصيل الأعشار من المزارعين دون أي قاعدة معقولة⁽⁵⁾،

(1) ابن خلكان: وفيات الأعيان. تحقيق إحسان عباس، طبعة بيروت (دون تاريخ)، ج 7، ص 118.

(2) Laroui: Histoire du Maghreb. Essai de synthese, Paris, 1975, p. 154.

(3) الزياتي: الجواهر المختارة (مخطوط الخزانة العامة بالرباط، قسم الوثائق، رقم 1698)، ص 66.

(4) رسالة في آداب الحسبة. نشرها ليثي بروفنسال ضمن رسائل أخرى تحت عنوان: ثلاث رسائل في الحسبة، القاهرة، 1955، ص 30.

(5) المصدر نفسه، ص 6 - 7.

وكذا الحال بالنسبة للخُرَاص الذين مارسوا عليهم أبشع أنواع الاستغلال.

ويبدو أن عدم تخصيص راتب دائم للمتقبلين جعلهم يشتطون في فرض المغارم حسب «اجتهاداتهم»، لذلك نعتوا بـ «الظلمة الفساق وأكلة السحت الحرام»⁽¹⁾.

واستغل المتقبل ضريبة الرحاب فبالغ في تقسيطها زاعماً أنها أوامر السلطان. وتحت هذا الغطاء مارس كل أشكال الاستغلال الفظيع، وأكل أموال الفلاحين بغير حق⁽²⁾.

وكانت ضريبة الخراج في ازدياد مستمر إذ تذكر إحدى الروايات أن والي فاس زاد على صاحب عرصة ضعف المقدار الذي كان يؤديه، مع أن صاحبها «ضعيف ورجل صالح»⁽³⁾.

وشكل التجار والباعة داخل الأسواق وسيلة من وسائل الدولة لملء خزائنها الفارغة من جراء الحروب، فانهالت عليهم بمجموعة من الضرائب الغريبة، البعيدة عن الشريعة الإسلامية. وحسبنا أنها فرضت على جميع الصنائع السلع المعروضة للبيع صغيرة كانت أم كبيرة ضريبة القبالة⁽⁴⁾. ومن الغريب أن هذه الضريبة فرضت حتى على الجراد!! في هذا الصدد يقول الحميري⁽⁵⁾: «وأهل مراکش يأكلون الجراد، ويباع فيها كل يوم منه أحمال وعليه قبالة. وكانت أكثر الصنائع بمراكش متقبلة عليها حالاً لازماً مثل سوق الدخان والصابون وغيرهما. وكانت القبالة على كل شيء يباع فلما صار الأمر للموحدين، قطعوا تلك القبالات وأراحوا منها». ورغم ما تحمله هذه الرواية من مبالغة إذ لا يمكن أن نصدها

(1) المصدر نفسه، ص 5 - 6.

(2) المصدر نفسه، ص 31.

(3) التميمي: كتاب المستفاد (مخطوط خاص)، ص 105.

(4) الإدريسي: نزهة المشتاق، قسم المغرب العربي الذي حققه محمد حاج صادق، طبعة الجزائر، 1983، ص 86 - 87.

(5) الروض المعطار. تحقيق إحسان عباس، بيروت، 1984، (ط 2)، ص 541.

إلا بتحفظ لأننا نعلم أن ظاهرة الجراد لا تحدث عادة إلا عبر عقود، في حين ينص الحميري على وجودها في مراكش يومياً، فإن لها دلالة على التشدد في الميدان الضرائبي، وهو ما تؤكدته أقوال المهدي بن تومرت، ويتماشي مع المقولات الخلدونية، لذلك لا غرابة أن نجد أمثال العامة تتعرض لجباة الضرائب بالذم والانتقاد⁽¹⁾.

ويمكن أن نسوق كذلك ضريبة التعتیب كأنموذج يكشف عن العلاقة بين الحروب والضرائب، فقد فرض هذا الصنف من الضرائب لتأسيس أسوار جديدة وإصلاح القديمة منها لدرء الخطر النصراني خاصة بعد غزوة ألفونسو المحارب لمدن وبوادي الأندلس سنة 519هـ/1125م⁽²⁾.

وقد كان المكلفون بجمعها يتميزون بالشدة، إذ تذكر إحدى الروايات أنه بعدما تم جمع المال من قبل سكان غرناطة لإصلاح أسوارها، قدم للسهر عليه رجل من بني نجبة، غير أنه تلاعب به واختلس قدراً كبيراً منه. وبدل أن يجبر والي المدينة المختلس على رد ما ضيعه، ذهب إلى فرض ضريبة تعتیب جديدة على العامة «وشد الناس في دفع المال، وتهيب يناله - والي غرناطة - فكان الناس يخافونه لضغطه وشدته»⁽³⁾.

وإذا كان سكان غرناطة قد اضطروا إلى أداء ضريبة التعتیب تحت الضغط والإكراه، فإن أهالي قرطبة امتنعوا عن أدائها بسبب أحوالهم المادية المتدهورة، بل رجموا قاضيهم ابن المناصف بالحجارة، فأمر بالإلقاء ببعضهم في غياهب السجون، وكان من بين السجناء ابن قزمان الزجال المعروف بانتقاداته⁽⁴⁾.

(1) قالت أمثال العامة: «أثقل من غريم». أنظر مقداد: أمثال العامة وحكمها في الأندلس من كتاب «حدايق الأزهار» لابن عاصم الأندلسي الغرناطي، مجلة التراث الشعبي، صيف 1988، ص 101.

(2) ابن عذاري: م.س.، ص 73 - 74.

(3) نفس المصدر والصفحة.

(4) أنظر: ديوان ابن قزمان: تحقيق كورنيطي، طبعة مدريد، 1980، المعهد الأسباني العربي للثقافة، ص 282، قصيدة 41.

وتندرج ضريبة المعونة في نفس السياق إذ كانت تهدف إلى توفير فائض لبيت المال حتى تتمكن الدولة المرابطية من إنجاز مشاريعها العسكرية، حيث تذكر المصادر أن يوسف بن تاشفين زعم أن بيت المال أصبح في حاجة إلى أموال لإنفاقها في عمليات الجهاد فسنّ هذه الضريبة محاولاً إجبار رعيته على أدائها. غير أن أحد الفقهاء تجرأ على معارضته وكتب له رسالته الشهيرة التي طلب منه فيها أن يقسم في الجامع بحضرة أهل العلم بأن ليس له درهم واحد في بيت المال، فلم تجب هذه الضريبة⁽¹⁾، لكنها أقرت في عهد خلفه علي بن يوسف⁽²⁾.

ولنفس الغرض فرضت ضرائب على دواب النقل، بل حتى على أضحية العيد⁽³⁾. ومن المكوس الغريبة التي تم إجبار السكان على أدائها كرهاً ما يمكن تسميته بضريبة المرور على الأنهار. فعندما أراد ابن تومرت وأصحابه المرور عبر نهر أم الربيع، طلب منهم أداء ضريبة تدعى المكري، وكانت تفرض عادة على كل رأس، ويترك تقديرها حسب اجتهدات الجباة⁽⁴⁾.

على أن أغرب ضريبة فرضت في الحقبة المرابطية تتمثل في تلك التي أكره سكان مدينة أكرسيف على أدائها، وقد ذكرها البيدق⁽⁵⁾ في رواية طويلة خلاصتها أن وزيراً قتلت له نعامه، فألزم سكان المدينة المذكورة بغرامة ألف مثقال كضريبة تعويض! ورغم ما يحوم حول هذه الضرائب الأخيرة من ظلال الشك نظراً لكونها صدرت من أقلام مؤرخين معادين للدولة المرابطية، فإن مقارنتها بالضرائب غير الشرعية المفروضة على الرعايا، فضلاً عما تمثله فترة الأزمات من حقل خصب الابتداع في المكوس الغريبة، يجعل الدارس يميل إلى تأكيد صحة ما سبق ذكره من أنواع الضرائب.

(1) المقري: نفع الطيب، تحقيق إحسان عباس، بيروت، 1966، ج 3، ص 368.

(2) ابن القطان: م.س.، ص 191.

(3) ابن عبدون: م.س.، ص 131.

(4) البيدق: م.س.، ص 26.

(5) المصدر نفسه، ص 21 - 22.

وحين استفحلت الاضطرابات في أواخر العصر المرابطي، وتجزأت الأندلس إلى إمارات متناحرة، أصبح كل من استحوذ على السلطة لا يتورع عن سن ضرائب متشددة لمحاربة منافسيه من أصحاب الإمارات الأخرى، ومن بين هؤلاء أحمد بن زيفل الذي استقل بحصن شقورة و«رأس فيه واستولى عليه وعلى جميع جهاته أعواماً كثيرة يجبي فوائد ذلك البلد، ويضرب الضرائب على الرعايا»⁽¹⁾، مما ينهض حجةً على علاقة الحروب بالضرائب.

وفي ظل هذه الاضطرابات المفجعة، لجأت الدولة المرابطية إلى المزيد من التشدد في الميدان الجبائي لتوفير الأسلحة والعتاد لمواجهة المنتزعين والثوار بعد أن فرغت خزائنها وأصبحت في حاجة إلى الأموال، فلم يكن لديها حل إلا الإكثار من الضرائب، وهذا ما يفسر قول ابن عذاري⁽²⁾: «وقلت المجابي بهذه الفتن، وكثرت اللوازم على الرعايا بالعدوتين».

وقد استأسد الفقهاء - وهم أعمدة الدولة وركائزها - في الضغط على عامة المدن والبوادي لاستخلاص الضرائب منهم حتى كان الأمر يصل إلى حد الصلب أو القتل أحياناً. وحسبنا أن القاضي أبا بكر ابن العربي «انتدب أنفساً جمّة صلباً وضرباً»⁽³⁾. لكن من الإنصاف القول إن بعض القضاة حاولوا التخفيف من هذا التشدد الجبائي. وفي هذا الصدد أورد ابن رشد⁽⁴⁾ نازلةً حول «رجل من المرابطين كان ممن يغرم بعض الرعية، فبعد ذلك، أبقاك الله، انخلع مما كان فيه وتقرب إلى الله تعالى وحسن حاله وتاب وصرف ما بيده». وبالمثل فإن القاضي ابن حمدين «قطع الضرائب والمعاون على أهل قرطبة»⁽⁵⁾، وقام القاضي عياض بنفس الدور عندما جاز إلى الجزيرة الخضراء «فأزال ما كان

(1) ابن رشد: م.س.، ص 241.

(2) البيان، القسم الموحد، ص 16.

(3) ابن عذاري: البيان، ج 4، ص 93.

(4) نوازل ابن رشد، ص 224 (مخطوط الخزانة العامة بالرباط، قسم الوثائق، رقم ك 731)، ص 224.

(5) ابن القطان: م.س.، ص 18.

فيها من مظالم وقبالات»⁽¹⁾.

غير أن هذه المحاولات لم تكن إلا صيحة في واد، فقد ظل الاتجاه العام ينحو نحو التشدد في الضرائب وتصعيدها خدمةً للمشاريع الحربية للدولة. واستغل ابن تومرت نقطة الضعف هاته فهاجم المرابطين دون هوادة، وألب عليهم العامة مبيناً لهم ما أخذ منهم قهراً وعدواناً⁽²⁾، واعداً إياهم بأن الموحدون سيلغون هذه الضرائب «فلا ييطلون إلا بما توجهه السنة وتطلبه ولا يلزمون ومعاذ الله مكساً ولا مغرمًا ولا سيما ما تسميه الظلمة بأسمائها وتلقبه»⁽³⁾، لذلك لم تكن ثورة المصامدة الذين تعلقوا بالدعوة الموحدية سوى ثورة على الضرائب التي ابتدعها المرابطون.

يستخلص مما سبق أن الدولة المغربية في العصر الوسيط، وخاصة دولة المرابطين اعتمدت في اقتصادها على ما توفره الحروب الخارجية من غنائم وجزية وخراج. ولتدعيم هذا التوجه العسكري، وجدت نفسها ملزمة بسن سياسة ضريبية تتماشى مع تطلعاتها الجهادية. وعندما خمدت قوتها العسكرية وقويت شوكة القوى المسيحية، وفرغت خزائنها بسبب نفقاتها العسكرية الباهظة، اضطرت إلى تصعيد الضرائب وابتداع ضرائب جديدة، وهي ما أطلقنا عليها مصطلح «ضرائب الحرب».

(1) محمد بن عياض: التعريف بالقاضي عياض، تحقيق محمد بن شريفة، طبعة فضالة - المحمدية، 1982 (ط 2)، ص 115.

(2) أنظر: ابن تومرت: أعز ما يطلب، تحقيق عمار الطالبي، الجزائر، 1985، ص 244، 260.

(3) بروفنسال: رسائل موحدية من إنشاء مجموعة من كتّاب الدولة المؤمنية، طبعة الرباط 1941؛ الرسالة السابعة المؤرخة بسنة 547هـ، ص 22. وانظر كذلك: ابن عذاري: البيان، القسم الموحيدي، ص 37.